

حماس : " نريد إغلاق باب الفتنة لا فتح بوابات للخلاف "



الخميس 1 يناير 2004 12:01 م

3 / 11 / 2008

كشفت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" عن ملاحظاتها وتعديلاتها على المسودة المصرية التي وزعتها القاهرة على الفصائل الأسبوع المنصرم، مؤكدة على أنها تقدمت بهذه التعديلات "لأنها تريد لهذا الحوار والجهد أن ينجح".

وقالت الحركة على لسان المتحدث باسمها سامي أبو زهري: "نحن نريد إغلاق باب الفتنة وإنهاء الانقسام لا فتح بوابات جديدة للخلاف والانقسام، وإن نجاح الحوار مرهون بالالتزام بهذه التعديلات الجوهرية والأساسية، وإن عدم الالتزام بها سيلقي بآثار سلبية على نتائج الحوار دون أدنى شك".

جاءت تصريحات أبو زهري خلال الحلقة الرابعة من الصالون السياسي، الذي يعقده منتدى الإعلاميين الفلسطينيين في مقره بغزة اليوم الأحد (2/11).

تمديد ولاية عباس

وكشف المتحدث باسم "حماس" أن أولى هذه الملاحظات أن المسودة المصرية تقدم كل ما يريده رئيس السلطة محمود عباس من التمديد والتفويض، حيث ينص البند رقم "1" في المسودة على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة في توقيت متفق عليه، وهذا يعني التمديد تلقائياً لأبي مازن إلى حين الاتفاق على الموعد لإجراء هذه الانتخابات

وقال: "إن موقف الحركة من ذلك هو تحويل هذا الأمر للجان للبت فيه، بما يضمن أن يناقش في إطار التوافق الوطني وفي سياق الرزمة الواحدة"، مشدداً على أن حركته لن تذهب لتنفيذ هذا الأمر قبل إبرام اتفاق حول جميع الملفات وتحديد جداول زمنية، وأن أي اتفاق يجب أن يتم عرضه وتمريضه من خلال المجلس التشريعي

تفويض تلقائي

وأشار أبو زهري إلى أن المسودة تمنح رئيس السلطة عباس التفويض تلقائياً، مؤكداً على أن ذلك "غير وارد"، ومضى يقول: "تفويض أبو مازن بإجراء مفاوضات وإبرام اتفاق مع الاحتلال كما ورد في البند "15"، ونحن نذهب للحوار لتحقيق المصالحة لا لتوفير غطاء لأبي مازن للاستمرار في المفاوضات العقيمة، ونرفض النهج العبثي للمفاوضات فكيف سنوفر الغطاء".

وشدد على رفض حركته بأن تكون منظمة التحرير القائمة هي مرجعية للقضايا المصرية، مبيناً أن وثيقة الوفاق الوطني تضمنت الإشارة لموضوع المفاوضات "لكنه يجب التعامل معها ككل متكامل وليس بشكل نهائي، كما أن مرجعية المفاوضات كما ورد في وثيقة الوفاق الوطني هو المجلس الوطني الجديد أي يجب إعادة تشكيل المنظمة وهي حينذاك من ستنظر في هذا الأمر".

بند "المنظمة" فضفاض

وكشف أبو زهري النقاب عن أن المسودة المصرية "تعارض مع حق شعبنا في المقاومة من خلال استخدامها لمصطلح نبذ العنف في البند "4"، واستخدام "المقاومة في إطار التوافق الوطني" كما ورد في بند "6".

وأشار إلى المسودة "لم تبدي أي ظهور بجدية للتعاطي في إعادة بناء منظمة التحرير"، لافتاً النظر إلى أن البند "11" هو "بند فضفاض وغير محدد، حيث ورد بدون تحديد لآليات أو الجداول الزمنية"، مشدداً على أن حركته لن تقبل بإبرام اتفاق نهائي قبل الاتفاق بشكل محدد على موضوع المنظمة وغيره من الملفات الأخرى[]

وأكد أبو زهري على رفض "حماس" الاعتراف بشرعية مؤسسات منظمة التحرير الحالية، إلى أن يتم إعادة بناءها بطريقة تحافظ على مضمون اسمها الحقيقي لكل فصائل الشعب الفلسطيني[]

حوار منقوص

وبين أن استثناء القاهرة لبعض الفصائل من الحوار "يعني أننا لسنا أمام حوار شامل، وأنه لا يجوز أن يقال في المسودة "وافقت جميع الفصائل" أو "اتفقت جميع الفصائل"، طالما أن بعض الفصائل مغيبة، مشيراً إلى أن هذا مثير للشكوك حول الترتيبات الجارية للحوار ومحاولة إبراز "حماس" معزولة في الحوار[]

وشدد أبو زهري على أن حركته تشترط أن يكون أي اتفاق رزمة واحدة "حتى لا نسمح بتهرب حركة فتح من الاستحقاقات الملزمة بها كما جرى من خلال تعاملها بشكل انتقائي مع اتفاقي القاهرة ومكة، وحتى قضية التنفيذ يجب أن يكون متزامناً".

وأشار إلى ضرورة أن يكون هناك عبارات واضحة وجازمة حول شمول الاتفاق غزة والضفة، حتى لا نقع في الاختلاف في التفسيرات[]

تحييد المقاومة .. والتهدة

وفي قضية الأجهزة الأمنية؛ أكد المتحدث باسم "حماس" على ضرورة أن يكون هناك نص واضح يشتمل غزة والضفة بشكل متزامن، مسجلاً اعتراض حركته على أن عبارة "لتكون وحدها هي المخولة بمهمة الدفاع عن الوطن والمواطنين"، بالإشارة للأجهزة الأمنية بحسب ما ورد في المسودة المصرية، معللاً أن ذلك يعني إلغاء دور المقاومة ومنح الحق لسحب سلاحها[]

وأوضح أبو زهري أن المسودة تضمنت إدراج بعض القضايا التي لا علاقة لها بالمصالحة الفلسطينية وإنما بالعلاقة مع المحتل كقضية التهدة، مؤكداً على أن "نقاش مثل هذه القضية يجب أن يتم بمعزل عن اتفاق المصالحة كما أنه يجب أن يُقرر فيها في سياق التوافق الوطني وباستحقاقاتها وبسقف زمني محدد مع الإشارة أن المسودة المصرية لم تحدد سقفاً وإن هذا يعني عملياً تعهد الفصائل بوقف المقاومة"، على حد تعبيره[]

دور الحكومة المقبلة

وبين أن قضية الحكومة يجب التأكيد على أن دورها منوط بما يتم الالتزام به في اللجان التي سيتم تشكيلها، مؤكداً على رفض حركته لدعوات حركة "فتح" لاعتماد برنامج منظمة التحرير، مشيراً إلى أن عنوان المسودة المصرية فيه إشكالية حيث كان ينص "ورقة المشروع الوطني الفلسطيني"، مبيناً "أننا ليس أمام مشروع وطني فلسطيني وإنما أمام مشروع مصالحة فلسطينية".

وجدد أبو زهري في ختام اللقاء حرص حركته على إنجاح الحوار وإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة، مؤكداً على أنها تريد حواراً ينهي الأزمة لا يعمق الأزمة من خلال صياغات تخدم موقف طرف ضد الآخر أو صياغات غامضة تفجر عشرات الأزمات خلال التفسير المتباين لهذه البنود[]

ومضى يقول: "نريد حواراً ومصالحة ولكن ليس بأي ثمن بمعنى أن الحوار يجب أن يكون للمصالحة لا للتفريط أو التنازل، فنحن لا يمكن أن نقبل المساس بالمقاومة أو منح التفويض للاستمرار في المفاوضات التي توفر غطاء للمحتل في مواصلة جرائمه".